

ماهية الإدارة الإلكترونية ومقوماتها على ضوء الفقه و القانون الجزائري

The nature of electronic administration and it's components in the light of Algerian jurisprudence and law

* عالم عيدة

المركز الجامعي مرسلتي عبد الله تيبازة ، alem.aida@cu-tipaza.dz

تاريخ النشر: 2024-01-19

تاريخ القبول: 2024-01-09

تاريخ الإرسال: 2023-10-24

الملخص:

تعدّ الإدارة الإلكترونية مطلبا ضروريا و جادا يعوّل عليه في تحسين الخدمات و تطوير أساليب العمل الإداري و تحقيق أهدافه بأقل جهد ممكن و في أسرع وقت ، و هو ما يدفع إلى البحث عن مفهوم الإدارة الإلكترونية من خلال تعريفها و الإحاطة بأهم أركانها و مقوماتها ، و التعرف على ما يميزها عن الإدارة التقليدية و ما توفّره من مزايا مقارنة بها ، من أجل فهم أعمق لمبررات و دوافع التحول للمجال الإلكتروني في العمل الإداري ، و منه تحديد أهدافه على أمل تحقيقها بأفضل الطرق الممكنة .

وتهدف الدراسة الى تحديد مفهوم الإدارة الإلكترونية و ضرورة الإحاطة به و إزالة الغموض عن مختلف الجوانب التي يثيرها ، تمهيدا لأيّ دراسة أعمق لما يثيره موضوع الإدارة الإلكترونية من مسائل و تفاصيل.

في ختام هذه الدراسة التي مكنتنا من تكوين المفاهيم الأساسية للإدارة الإلكترونية و الإحاطة بأهم العناصر التعريفية لها .

الكلمات المفتاحية: إدارة. إلكترونية ، مقومات ، قانون ، الجزائري.

Abstract:

Electronic administrative is a necessary system that can be relied on to improve services, develop administrative working methods and achieve its objectives with the least possible effort and in the shortest possible time. This is what prompts us to research the concept of electronic management by defining it, taking note of its most important pillars and components, and identifying what distinguishes it from traditional management and the advantages it offers compared to her .

The study aims to identify the concept of electronic management and the need to take note of it.

At the end of this study, which enabled us to form the basic concepts of electronic management and take note of the most important elements of its definition

Keywords : Electronic, management ,law, Administrative.

مقدمة

يشمل مجال الإدارة الإلكترونية جميع المسائل التي تهدف إلى تحسين العمل الإداري على المستويين الداخلي و الخارجي ، و يشكل القسم الأهم في الأبحاث المنصبة على الحكومة الإلكترونية عموما و على الخصوص توفير الخدمات العمومية الإلكترونية ، و تشكل الإدارة الإلكترونية في وقتنا الحالي محطّ اهتمام مختلف الجهات التي تعنى بتناولها بالدراسة أو بهدف التطبيق و تفعيلها في أداء الأعمال ، سواء تعلّقت بالقطاع العام أو الخاص ، و ذلك راجع لأهميتها في الوقت الراهن في السعي لمواكبة التطورات الحاصلة في إدارة الخدمات في القطاعين ، و ذلك تماشيا مع الثورة التكنولوجية التي يعرفها العالم و التي اكتسحت كلّ الميادين .

وتهدف الدراسة الى تحديد مفهوم الإدارة الإلكترونية و ضرورة الإحاطة به و إزالة الغموض عن مختلف الجوانب التي يثيرها ، تمهيدا لأيّ دراسة أعمق لما يثيره موضوع الإدارة الإلكترونية من مسائل و تفاصيل، كما الدراسة تهدف الى تحديد متطلبات الادارة الإلكترونية من اجل تحقيق التنمية الادارية وازالة المعوقات التي قد تعترضها مقارنة بالإدارة التقليدية .

و ليست الجزائر بمنأى عن هذا ففي رصيدها لحدّ الآن مساعي معتبرة في إطار التحول للإدارة الإلكترونية ، و هذا دافع للتعرف أكثر على أهميتها ، لذلك نطرح الإشكالية الآتية :

ما هي دلالات مصطلح الإدارة الإلكترونية ، و فيم تتمثل أركانها ، مبرراتها و أهدافها ؟ و هل لها من المزايا ما يدعم و يحفّز السعي نحو تفعيلها ؟

للإجابة على هذه التساؤلات الهامة نعتمد أساسا على المنهج الوصفي في عرض المعلومات لتحقيق هدف هذا البحث ، و هو الوصول إلى تحديد ماهية الموضوع المدروس و تهيئة القارئ للخوض في تفاصيل دراسة الإدارة الإلكترونية ، و ذلك وفقا لخطة ثنائية نتطرق في المبحث الأول منها إلى مفهوم الإدارة الإلكترونية في مطلبين ، الأول في تعريف الإدارة الإلكترونية و بيان أركانها و الثاني نعرض من خلاله مميزات وخصائص الإدارة الإلكترونية و إيجابياتها ، أمّا المبحث الثاني فنخصصه لمبررات تفعيل الإدارة

الإلكترونية و غاياتها نتناول في المطلب الأول منه دوافع و أهداف الإدارة الإلكترونية في المطلب الثاني: تناولنا متطلبات الادارة الإلكترونية .

المبحث الأول : مفهوم الإدارة الإلكترونية

إنّ الوصول إلى مفهوم الإدارة الإلكترونية و الوقوف على دلالات المصطلح و ما يحمله من معاني و أفكار ، يستلزم تعريفه و بيان الأركان و الأسس التي تقوم عليها الإدارة الإلكترونية، من أجل التمكن من إدراك خصائصها مقارنة بالإدارة التقليدية و منها استنتاج مزاياها و الإحاطة بها ، لتكوين فكرة واضحة تسمح بالتعريح على عناصر أخرى ذات ارتباط .

المطلب الأول :تعريف الإدارة الإلكترونية و بيان أركانها.

حصد مصطلح الإدارة الإلكترونية عددا معتبرا من التعريفات التي تختلف باختلاف زاوية الاهتمام و الجوانب المراد إبرازها من هذا النوع المعاصر من الإدارة ، لذلك نحاول فيما يلي عرض أهم تلك التعريفات ثم بيان و شرح الأسس التي تقوم عليها هذه الأخيرة ، نظرا لدورها الهام في تحديد مفهومها و مساهمتها في إزالة الغموض عن جوهر هذه الإدارة .

الفرع الأول : التعريف بالإدارة الإلكترونية.

أدى استعمال تكنولوجيات تبادل المعلومات و الاتصال و خاصّة منها الأنترنت كوسائل للوصول إلى أفضل الخدمات ، إلى ظهور مفهوم الإدارة الإلكترونية ، لذلك فهي ترمي أساسا و تنصبّ على الإدارة أكثر منها على التكنولوجيا نفسها .

فما الإدارة الإلكترونية إلا سعي للحصول على نتائج أفضل في العمل الإداري ، تقديم خدمات أكثر جودة و تلبية أفضل لحاجيات المواطنين و الإدارة هي الخدمة ¹ ، على أساس أنّ من يعمل بالإدارة يخدم الآخرين أو يصل عن طريقها إلى أداء الخدمة ، فالإدارة نشاط حيوي مستمر يهدف لخدمة المجتمع ، و هي النشاط الموجه للتنسيق بين الجهود البشرية من أجل تحقيق الأهداف المجتمعية ، الاقتصادية و السياسية كذلك ².

من بين تعريفاتها أيضا القدرة على الإنجاز و استخدام الإمكانيات المتاحة من أجل إنجاز معين يخدم أهدافا معينة³ ، فإذا تطوّرت هذه الإمكانيات كما هي عليه اليوم باستخدام نتائج الثورة التكنولوجية، نصل و لا بدّ إلى كائن جديد في مجال الإدارة و هو الإدارة الإلكترونية.

و مما قيل في تعريف الإدارة الإلكترونية أنّها استخدام و تفعيل للوسائل التكنولوجية و تفعيل لتقنيات المعلومات والاتصال لتحويل الأعمال إلى صيغة إلكترونية ، و تقديم خدمات للمواطنين عن طريقها ، و ذلك بدلا من استخدام الوسائل العادية و التقليدية⁴

إذن يرتبط مفهوم الإدارة الإلكترونية وفقا لهذا التعريف بتحسين الأداء و جودة الخدمات و سرعتها و يعتمد على توظيف أفضل للموارد المادية و البشرية بما يحقّق الوصول للخدمة بجهد و وقت أقلّ ، كلّ ذلك عن طريق الوسائل الإلكترونية لاسيما شبكة الأنترنت .

ووفقا لتعريف آخر - يركز أكثر على الإطار الإلكتروني المستخدم في تفعيل الإدارة الإلكترونية - فهي الاستغناء عن المعاملات الورقية و إحلال المكتب الإلكتروني عن طريق الاستخدام الواسع لتكنولوجيا المعلومات ، و تحويل الخدمات العامة إلى إجراءات مكتبية ثمّ معالجتها حسب خطوات متسلسلة منفذة مسبقا.⁵

و لا يجب أن يفهم من خلال هذه التعاريف أنّ القصد من الإدارة الإلكترونية هو قيام الإدارة بجميع أعمالها عن طريق الأنترنت ، لأنّ مفهومها يتجاوز ذلك إلى نطاق أوسع يؤدّي إلى إدارة تُزاوج بين العمل الورقي و الإلكتروني و لا تتقيّد بمكان محدّد ، و ليست لها حدود زمنية تقيدّ طال الخدمة ، كما أنّها تقلّل الاحتكاك بين المواطن و الجهاز الإداري⁶ ، و تتضمّن العلاقات بين مؤسسات الدولة و القطاع الخاص و مختلف الهيئات .

فمهما اختلفت التعريفات التي قيلت في الإدارة الإلكترونية ، سواء بالتركيز على جانب العمل الإداري أو على جانب الوسائل المستخدمة فيه ، تبقى الإدارة الإلكترونية عملية إدارية تشمل كلّ الوظائف الإدارية من تخطيط و تنظيم و توجيه و رقابة ، فقط يضاف إليها الاعتماد على الوسائل الحديثة من أجل تحسين الخدمة ، فضلا عن الوفاء بالالتزامات الإدارية و تقليل المشكلات عموما ، مما يكفل فعالية الجهاز الإداري ككل⁷

من التعريفات التي تبرز عنصرا آخرها هاما في الوقوف على المفهوم الحقيقي للإدارة الإلكترونية ، هو القول بأنها تتجاوز الميكنة الخاصة بوسائل العمل داخل الإدارة ، إلى معنى التكامل و التنسيق بين الإدارات المختلفة في معالجة المعلومات و استخدامها و توظيفها لتحقيق المرونة اللازمة لتحقيق أهداف المؤسسة ⁸ .

و تختلف الإدارة الإلكترونية عن غيرها من المفاهيم المشابهة ، كالأعمال الإلكترونية و الحكومة الإلكترونية و غيرها ، حيث أنّ الإدارة الإلكترونية مفهوم شامل و عام أما باقي المفاهيم فتعتبر من تطبيقاته أو متفرعة عنه ، أما القاسم المشترك بين هذه المفاهيم فهو استخدام الوسائل التكنولوجية و السعي نحو تحقيق أهداف متقاربة ⁹

الفرع الثاني: أسس قيام الإدارة الإلكترونية

إنّ إدراك مفهوم الإدارة الإلكترونية لا يحصل بمجرد تعريفها بل لا بدّ من التعرف إلى مقوماتها ، أي أركانها و الأسس التي تقوم عليها حتى تقوم و يكتمل مفهومها و جوهرها ، فما هي هذه المقومات و الأسس ؟

ركن الشيء هو الأساس و العمود الذي يقوم عليه و لا يمكن أن يتواجد بدونه ، و كذلك الإدارة الإلكترونية حتى تكون موجودة و فاعلة ، لا بدّ لها من مجموعة من الأركان و إن اختلف الفقهاء و الدارسون في تعدادها أو شرح مضامينها ، فهي تدور عموما حول العناصر الآتية ، مقومات تشريعية ، بشرية ، تقنية ، مالية ، إدارية و سياسية .

تعرّف أركان و أسس الإدارة الإلكترونية بكونها كلّ ما يجب توفره من عناصر تتيح تنفيذ العملية الإدارية بأساليب تكنولوجية حديثة تسهم في إنجاح برامج الإدارة الإلكترونية ¹⁰ .

قد يؤدّي مصطلح الأسس معنى آخر ، حيث يقصد به المبادئ التي تحكم الإدارة الإلكترونية و هي المسؤولية و الشفافية و استخدام الوسائل و الأساليب الإلكترونية في العمل ، و صورة توفّر الحماية للمعلومات الأكثر حساسية و الحرص على جودة الخدمات ¹¹ .

أولاً- المقومات التشريعية :

إنّ التشريع هو وليد المجتمع و عليه أن يواكب و يؤسس في الوقت نفسه للمستجدات ، و يضع لها الإطار القانوني الذي يكفل التطبيق الصحيح و السليم ، و ضمان الحقوق و الحريات و تحقيق الأهداف المنشودة .

و عليه فإنّه لا بدّ للإدارة الإلكترونية من أسس تشريعية تعتمد عليها و تحدّد معالمها ، و تجعل لها هويّة قانونية و مرجعا نظاميًا .

و المقصود هو توفير نصوص تنظّم مختلف النقاط التي تثيرها الإدارة الإلكترونية ، و مثالها تشريعات تنظّم نشر المعلومات و توطّر المحافظة على الأسرار ، تحدّد رسوم الاستخدام و تضمن حقوق الأطراف و غيرها ، كالنصوص المنظمة للعمليات الإدارية المختلفة ، و بيان إجراءاتها و الشروط المصاحبة لها الخ ¹² .

مثالها في التشريع الجزائري - سواء المتعلقة بالقطاع العام أو الخاص - القانون 15/04 المؤرخ في 2015.02.01 المحدّد لقواعد الهامة المتعلقة بالتوقيع و التصديق الإلكتروني ¹³ ، المرسوم التنفيذي 307/2000 المؤرخ في 2000.10.04 المتعلّق بتحديد شروط و معايير تنظيم الأنترنت و الإفادة منها ¹⁴ ، القانون 02/05 المؤرخ في 2005.02.06 المعدل و المتمم للأمر 59/75 المؤرخ في 1975.09.26 المتضمن القانون التجاري ، حيث يتعلق الفصل الثالث منه بوسائل الدفع الحديثة ، و كذلك القانون 05/18 المتعلق بالتجارة الإلكترونية المؤرخ في 10 ماي 2018 ¹⁵ ، القانون 03/15 المؤرخ في 2015.02.01 المتعلق بعصرنة العدالة ¹⁶ .

إضافة إلى نصوص أخرى تندرج ضمن الجهود الرامية إلى رقمنة خدمات المرفق العمومي ، مثالها القرار المؤرخ في 2011.12.26 المحدّد للمواصفات التقنية لجواز السفر الوطني البيومتري الإلكتروني ، القرار 2010.07.19 المتعلق بملف طلب بطاقة التعريف الوطنية و جواز السفر البيومترين الإلكترونيين و كفاءات معالجته .

و غيرها كثير في مجالات عديدة كرقمنة مصلحة الحالة المدنية ، إجراءات الحج و العمرة الإلكترونية ، رقمنة قطاع التعليم العالي من التسجيل إلى التكوين و التخرج و الشهادات ، دون نسيان قطاع البريد و المواصلات السلكية و اللاسلكية .

إضافة إلى ما سبق استكمل المشرع الجانب القانوني باستحداث نصوص مجرمة لتوفير الحماية التي يستلزمها هذا النوع المعاصر من المعاملات الإدارية ، مثالها القانون 04/09 المتضمن القواعد الخاصة بالوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الإعلام و الاتصال و مكانتها ¹⁷ ، و كذا النصوص المدرجة ضمن قانون العقوبات المتعلقة بجرائم المعالجة الآلية للمعطيات ، و النصوص الإجرائية كذلك ضمن قانون الإجراءات الجزائية ، لمواكبة هذا النوع الجديد من الجرائم .

ثانيا - المقومات التقنية :

و يقصد بها عتاد الحاسوب ، مكوناته و نظمه و ملحقاته ، البرمجيات و الجانب الذهني للحاسوب ، و يرتبط بذلك العنصر البشري الكفاء في استخدام و تسيير الجانب التقني ¹⁸ .

و يقصد كذلك بالمقومات التقنية نظم الاتصالات التي تسمح بربط الأجهزة المختلفة ببعضها ، من أجل تحقيق تشارك المعلومات ، إرسالها و استقبالها صوتا و صورة و كتابة ، تخزين البيانات ، ضمان سرعة العمليات و البحث و الحصول على المعلومات ¹⁹ .

ثالثا - المقومات البشرية

تتمثل في الموظف العامل بالإدارة ، حيث يبقى عنصرا و ركنا هاما في الإدارة الإلكترونية كما في الإدارة التقليدية .

إلا أنّ الموظف يحتاج إلى بعض العناية في إطار الانتقال للإدارة الإلكترونية ، و منها تحديد الاحتياجات الوظيفية الجديدة و تكوين الموظف و تطوير مهاراته وفقا لتلك الاحتياجات ، و كذا استقطاب أحاب المهارات التي يحتاجها تفعيل الإدارة الإلكترونية ²⁰ .

حيث أنّ التكنولوجيا كعنصر هام في تكوين و قيام الإدارة الإلكترونية يحتاج إلى عاملين ذوي مهارات و مؤهلات عالية ناتجة عن معارف و احترافية ، كما يتميز العامل في الإدارة الإلكترونية كمقوم بشري لها بالعلم و التركيز و السرعة و الفاعلية ²¹ .

و كما أنّ الموظّف ركن مهم في تحقيق و تفعيل الإدارة الإلكترونيّة ، فكذاك يرى البعض من الباحثين بأنّ هذه الإدارة بحدّ ذاتها تؤدّي إلى تطوير و تهيئة العنصر البشري بما يحقّق أهداف الإدارة و يحسّن أداء الموظّفين²².

و من أجل أن يكون المقوم البشري فعّالا ضمن الإدارة الإلكترونيّة ، لا بدّ عموما من بناء تنظيمي واضح يضمن وضوح الأدوار و المسؤوليات ، وضوح الأساليب و مرونتها لتأدية العمل ، تدفق المعلومات ، قيادة حكيمة و واعية للتنسيق بين الجهود و التوجيه ، إضافة إلى الحوافز المشجعة و التدريب²³.

رابعا المقومات الماليّة :

حيث تتطلّب الإدارة الإلكترونيّة تخصيص تمويل معتبر لتوفير العناصر التقنية و التجهيزات ، إضافة إلى عمليات التغيير و التدريب ، و هذا ما يستلزم التركيز على تطوير الاقتصاد و حسن إدارة المداخل ، للتمكن من اقتناء التكنولوجيات اللازمة في تفعيل الإدارة الإلكترونيّة²⁴.

فضلا عن هذا يمكّن التمويل الجيّد من الصيانة الدورية للمعدات و الحفاظ على مستوى عالي من الخدمات و مواكبة أيّ تطوّر يحصل في مجال التكنولوجيا²⁵.

خامسا- المقومات الإداريّة :

و يقصد بها تغييرات تحصل على مستوى الأجهزة و الهياكل الإداريّة لجعلها متناسبة مع الطابع الإلكتروني الجديد للإدارة و ما يستلزمه ، و كذا تبسيطها و رفع مستوى مرونتها لتواكب الرقمنة و استخدام التقنيات الحديثة و الاتصالات²⁶ ، و كذا التهيئة و التخطيط بالاستعانة بالجهات المختصة و طلب المشورة و إجراء البحوث ، للتحكم في مقاييس الإدارة الإلكترونيّة ، و أكثر من ذلك توفّر قيادة إدارية تضمن إيجاد بيئة مناسبة لنجاح فكرة الإدارة الإلكترونيّة²⁷ .

يتّوج ذلك كلّه بإرادة سياسية حقيقية تدعم التوجّه نحو إدارة إلكترونية و تعزّز السعي على جميع الأصعدة لتفعيلها عمليا و تحقيق أهدافها تدريجيا .

المطلب الثاني : خصائص الإدارة الإلكترونية و إيجابياتها

باعتبار الإدارة الإلكترونية نظاما أكثر دقة و تعقيدا من حيث الوسائل ، يحتاج إلى إسناد مسؤوليات القرار و القيادة إلى كفاءات متخصصة ، و كونها تتطوي على عنصر التكنولوجيا فهي تتمتع و لا بدّ بخصائص تميزها عن الإدارة التقليدية ، و هي خصائص تُضفي عليها الكثير من الإيجابيات مقارنة بهذه الأخيرة²⁸.

الفرع الأول : خصائص الإدارة الإلكترونية

للإدارة الإلكترونية مميزات عديدة تنبع من المبادئ التي تقوم عليها ، من سهولة الاستخدام ، تحسين الخدمات ، خفض التكاليف و استمرارية التغيير الخ .

أولى الخصائص و كما تدلّ عليها تسميتها بالإدارة الإلكترونية هي تقليل التعامل الورقي إلى أقصى حدّ ، و منه توفير المعلومات فوراً و رقمنة جميع الوثائق و تقليل المتطلبات المادية الضرورية لتقديم الخدمات كل هذا يجعل الإدارة الإلكترونية تتميز بتوفير الجهد و الوقت .

في نفس الإطار من خصوصيات الإدارة الإلكترونية توحيد مصادر اتّخاذ القرار و القضاء على العراقيل الإدارية ، و كذا التمكين من التنسيق بين مختلف القطاعات و تعزيز العلاقة الصادقة بين الدولة و المواطن²⁹.

و لعل من أهم تلك المميزات كذلك ؛

- تقليل أو انعدام الاحتكاك بين المتعاملين مع الإدارة الإلكترونية و موظفيها ، حيث يتمّ التعامل و التواصل عبر شبكات الاتصال الإلكترونية³⁰ .

- أنّها إدارة تعمل دون انقطاع و تخرج عن القيود الزمانية و المكانية و التنظيمات الجامدة ، و هذه الخاصية تجرّ أخرى لا تقلّ عنها أهمية و هي خاصية السرعة اللصيقة بالعمل الإلكتروني عموما ، مما يزيد من قدرات الإدارة و يعزّز تنظيمها و مرونتها و الاستجابة الأفضل لطلبات المتعاملين معها³¹.

- تتميز الإدارة الإلكترونية بإمكانية الرقابة المستمرة على مواقعها و أجهزتها من خلال استخدام التكنولوجيا ، و هذا ما يسمح بمتابعة الأنشطة المختلفة و دعم الشفافية ، و تفادي بطء و ضعف فعالية نظام الرقابة بالمذكرات و التقارير و التنقل³² .

- من جهة أخرى يُضفي الطابع الإلكتروني للإدارة عليها الإتقان في إنجاز المهمات و تقليل الأخطاء و الهفوات ³³، فضلا عن الحفاظ على سرية المعلومات عن طريق إمكانية حجبها و عدم إتاحتها إلا لمن يملكون صلاحية الاطلاع عليها من أجل العمل ³⁴.

الفرع الثاني : ايجابيات الإدارة الإلكترونية

لا بدّ و أنّ الجهود المكثفة المنصبة على دراسة الإدارة الإلكترونية أو على تحقيق متطلباتها و تفعيلها ليست عبثا ، بل لأسباب وجيهة و هي جملة الإيجابيات و المزايا التي تأتي بها الإدارة الإلكترونية ، و فيما يلي نتطرّق بالشرح لأهمّ هذه المزايا التي ترتبط أساسا بخصائص هذه الأخيرة المشار إليها سابقا.

تؤثر الإدارة الإلكترونية بشكل مباشر على حسن سير المرفق العام و استمراريته ، حيث تواكب التطورات الحاصلة في مجال حلّ الإشكالات التي تعرقل سيره ، كما تعمل على تثمين الجهود و الإبداع و الابتكار و بلورة الموظفين و تمكينهم من استخدام معارفهم ³⁵ .

كما أنّ الطابع الإلكتروني للإدارة يسير الاستخدام يحقق السرعة في الإنجاز و إتقان الخدمات و دقتها في الاستجابة لطلبات المواطنين ، كما أنه يوفّر فرصة تخفيف الإجراءات و منه التسهيل على المتعامل الاتصال مع إدارته ³⁶.

و تظهر جودة الخدمات و دقتها في مجالات عديدة ، ذكر منها ما توصّلت إليه دراسة بعنوان دور الإدارة الإلكترونية في تحسين جودة الخدمات في المؤسسات الاستشفائية العمومية إلى التأثير الإيجابي للإدارة الإلكترونية على رفع جودة الخدمات بالمؤسسة الاستشفائية ، كما ربطت بين مستوى الجودة الملاحظ و الاهتمام بالإدارة الإلكترونية ³⁷ .

من المزايا أيضا و الإيجابيات ، تبسيط إجراءات إنجاز الوظائف ³⁸ ، حيث يسهل على المتعامل مع الإدارة الإلكترونية القيام بالخطوات الضرورية لإنهاء معاملته ، من خلال الاستخدام اليسير للتكنولوجيا ، خاصّة في ظل الانتشار الواسع لوسائل التواصل الإلكتروني ، إضافة إلى توفير الإدارة وسائل نشر المعلومة و تعليم المستخدمين طرق الوصول إلى الخدمات التي توفرها إلكترونيا ، عن طريق المطويات و الفيديوهات التي تشرح الخطوات و الإجراءات بشكل مبسّط و شيق .

و لا تقتصر إيجابيات الإدارة الإلكترونية على أعمالها و خدماتها فقط ، بل لها من المزايا ما يعود على المواطنين بالنفع و المتعاملين معها عموما ، فهي تساهم و تعمل على وصول المعلومة إلى كل فئات المجتمع ، كما يستفيد المتعاملون معها من تكلفة أقل عند الحصول على الخدمات و طلبها إلكترونيا ، و تخلصهم من عناء التنقل و الذهاب في كل مرة للإدارات المعنية ، و على صعيد أعلى و بشكل غير مباشر ، يساعد التعامل مع الإدارة الإلكترونية على تحسين شعور المواطن و زيادة ولائه لها نظرا لاستجابتها السريعة لمتطلباته و بساطتها و جودتها ، مما يخفف التوتر و الاصطدامات³⁹.

من خلال هذه المزايا ، يمكننا القول بأن الإدارة الإلكترونية تشكل نقلة نوعية و تطويرا ملحوظا للخدمة العمومية بكل ما تحمله من سرعة و دقة و إنجاز ، و منه نهاية الإدارة التقليدية⁴⁰ .

و ليست مزايا الإدارة الإلكترونية قاصرة على الخدمة العمومية ، بل تتعدى إلى مجالات أخرى و منها مجال الأعمال ، حيث يساعد التحول إلى هذا النمط من الإدارة الشركات على تخطي الكثير من المشاكل الداخلية و الخارجية لضمان استمرار تقوى الشركة و تواجدها في السوق ، و من بيه المشكلات المحولة تسهيل عمليات التخليص الجمركي و حساب التكاليف و الضرائب المفروضة على السلع و غيرها ، حيث تساهم الإدارة الإلكترونية في الاستفادة من ميزات التكنولوجيا و الرقمية لحل مثل هذه المسائل و غيرها⁴¹ .

من المزايا أيضا ما يظهر على نطاق أوسع ، من حيث تعزيز الإدارة الإلكترونية نجاعة سياسات الدولة في مختلف القطاعات ، كالصحة و التعليم و الأمن و محاربة الإجرام ، و كذا مساهمتها في تحقيق الأهداف الاقتصادية ، من خلال تقليل التكاليف ، زيادة إنتاج المؤسسات المتعاملة إلكترونيا ، المساعدة على نشوء مؤسسات جديدة ناشطة في المجال الاقتصادي ، بسبب تسهيل الإجراءات و نفي العراقيل و من تلك الإجراءات مثلا التسجيل في السجل التجاري و تسيير العمليات المرتبطة بالتأمينات الاجتماعية .

يضاف إلى ذلك أن الإدارة الإلكترونية تعمل على تطوير و تحسين العلاقة بين الحكومة و المواطن من جانب آخر - فضلا عن المذكور سابقا - و ذلك بتطوير الاقتصاد مما يعود بالنفع على الحياة الاجتماعية للمواطن و يعزز ثقته في الدولة دون إهمال مساهمة عنصر الشفافية و النزاهة الذي تدعمه الإدارة الإلكترونية في تحقيق ذلك .

لكن تجدر الملاحظة أنّ تحصيل كلّ هذه المزايا و المحاسن لا يتحقّق بمجرد رقمنة مختلف الوثائق و المعلومات ، بل لا بدّ من توفّر إرادة حقيقية و وسائل لتجسيد الإدارة الإلكترونية و تفعيلها حقّا عن طريق الاعتماد على وسائل تكنولوجيايات الاتصال لتجسيد إدارة ذات جودة أعلى ، من خلال إحداث تغييرات في الأجهزة و أساليب العمل و الفكر الإداري نفسه .⁴²

أخيرا نشير إلى بعض الدراسات المنصبة على الإدارة الإلكترونية و منها الحكومة الإلكترونية ، التي توصّلت إلى نتائج تصب في إيجابية الإدارة الإلكترونية ، على اختلاف مجالات هذه الدراسات ؛

فضلا عن الدراسة المذكورة سابقا ، نجد مثلا دراسة هارت تيتير (Hart - Teeter) حول موضوع الحكومة الإلكترونية في الولايات المتحدة الأمريكية ، المعدة لفائدة مجلس الامتياز في الحكومة لسنة 2000 ، حيث شملت فئات عديدة من جمهور المواطنين و الموظفين و مختلف الهيئات ، و توصّلت إلى ضرورة دعم مفاهيم و أساليب الحكومة الإلكترونية باعتبارها تطوّر وظائف الإدارة العامّة و ترفع مستوى مشاركة الأفراد في الشؤون العامّة ، و تعزّز الرقابة و روح المسؤولية في الدولة .⁴³

كما بيّنت دراسة أجريت على مؤسسة بريد الجزائر بولاية المدية كمثال عن مؤسسة تقدّم خدمة عمومية في إطار الإدارة الإلكترونية أنّ مختلف العناصر التي شكّلت فقرات الاستبيان كدقة الخدمات و سهولتها ، مستوى أداء الموظفين ، سهولة الحصول على المعلومة و غيرها ، من معتدل إلى مرتفع ، و خلصت الدراسة عموما إلى كون الإدارة الإلكترونية زادت الفعالية و حقّقت جودة شاملة في القطاع العمومي .⁴⁴

المبحث الثاني : مبررات تفعيل الإدارة الإلكترونية و غاياتها :

بعدما تطرّقنا إلى مفهوم الإدارة الإلكترونية من خلال العناصر التعريفية المختلفة من أركان و خصائص و مزايا ، يتّضح بشكل كبير أهميّة و معنى السعي للتحوّل إلى الإدارة الإلكترونية ، إلّا أنّ دوافع ذلك لا تنحصر في جملة المزايا المذكورة بل تتعداها إلى مبررات أكبر و أهمّ ، كما أنّ تلك المبررات و الدوافع لتحقيق الإدارة الإلكترونية تمكّن من تحقيق أهدافها ، و هو ما نعالجه فيما يلي :

المطلب الأول : دوافع تحقيق الإدارة الإلكترونية و أهدافها :

إنّ الموجات المختلفة من الابتكارات التكنولوجية و الضغوطات التنافسية الدائمة ، تدفع إلى مراجعة الأساليب و الاستراتيجيات في العمل باستمرار ، و تحفّز التغيير نحو الأفضل و المستجّد ، ممّا يضطر مختلف الجهات العمومية و الخاصّة إلى مواكبة التطور و إدخال التقنيات الجديدة في أنماط عملها ⁴⁵ ، و فيما يلي نعرض أهمّ تلك الدوافع ، مع الإشارة إلى ارتباطها بخصائص و مزايا الإدارة الإلكترونية مقارنة بالإدارة التقليدية .

الفرع الأول :دوافع تحقيق الإدارة الإلكترونية

من أهم مبررات التحول للإدارة الإلكترونية ما ذكرناه من ضرورة استخدام التكنولوجيات و الاعتماد على تداول المعلومات عند اتخاذ القرارات و كذا عجز الإدارة التقليدية عن توحيد البيانات على مستوى المؤسسة الواحدة و ما ينجم عنه من صعوبات في تداول المعلومات ، و مثله صعوبة تقييم الأداء الوظيفي ⁴⁶ ، فلا يعقل أن تبقى الإدارة في منأى عن الثورة التكنولوجية الرقمية الحاصلة في العالم في مختلف الميادين .

و نجد أنّ دوافع التحول للإدارة الإلكترونية في بعض الدول تظهر أكثر في رغبتها في تحسين خدماتها لترتقي إلى المستويات العليا التي تفرضها العولمة ، و كذلك الاستجابة إلى الإصلاحات التي تعرفها الدول في العديد من القطاعات ، دون التمكن من غض النظر عن تزايد الضغوطات الشعبية المطالبة بتحسين الخدمات و الحق في الحصول على المعلومة بأسرع وقت ممكن ، و ضمان الشفافية و زيادة القدرة على الرقابة المستمرة و المباشرة ، توقع الخل و تتبع المعاملات و الحد أو التقليل من البيروقراطية. ⁴⁷

و لا ننسى ما يفرضه التّماشي مع المستجدات التي تطرأ ، كاندضمام الدولة لمنظمة عالمية أو توقيعها اتفاقيات ما تفرض عليها تفعيل الإدارة الإلكترونية وفاء بالتزاماتها الجديدة .

من الدوافع كذلك ، الرغبة في تقديم أنماط جديدة من الخدمات لا توفرها الإدارة الإلكترونية و مثالها التعليم الإلكتروني ، و أيضا الضرورة التي باتت ملحة في التعامل دون الكشف عن هوية المتعامل ⁴⁸

من أهم المبررات أيضا في وقتنا الحالي و التي برزت أهميتها بشكل كبير في ظل انتشار وباء كورونا ، ضرورة التحول للإدارة الإلكترونية من أجل ضمان استمرارية المرفق العام ⁴⁹ ، حيث توفر هذه الأخيرة استمرار العمل و تقديم الخدمات ضمن المجال الرقمي الافتراضي و عدم تعطل مصالح الأشخاص و الدولة على حد سواء ، حيث لا تخفى أهمية استمرار المرفق العام لاستمرار الدولة نفسها .

الفرع الثاني : أهداف الإدارة الإلكترونية :

ترصد الأهداف لتحقيق غايات أي مشروع كان و الوصول به إلى مبتغى أصحابه ، و من خلال ما سبق عرضه من خصائص و مزايا و دوافع لتحقيق الإدارة الإلكترونية ، أصبح من الضروري الانتقال إلى بيان الأهداف المتوخاة من هذه الأخيرة و ما الذي تسعى إليه الدول من خلال رغبتها و سعيها الحثيث إلى تفعيل الإدارة الإلكترونية و التخلي التدريجي عن أنماط العمل الإداري التقليدي .

حيث تهدف الإدارة الإلكترونية من خلال تسهيل الخدمات التي تقدمها للمواطنين و توفير المعلومة لهم بل و مرافقتهم في تحصيلها و العمل بها ، إلى إيجاد مجتمع قادر على التعامل مع العصر التقني ، و كذا الحفاظ على حقوق الموظفين في الإبداع و الابتكار ، و زيادة حجم الاستثمارات و منه النهوض بالاقتصاد . ⁵⁰

من الغايات المنشودة بعد التجارب الطويلة مع الإدارة التقليدية ، تخفيض حدة الجهاز البيروقراطي و تعقيده و التخلص من تضخيم المستويات الإدارية و تعددها ، و منه عقلنة الخدمة العمومية و تطويرها و ضمان شفافيتها ⁵¹ .

و مما يرتبط بالاقتصاد و الإدارة على حد سواء تخفيف التكلفة مع ضمان الجودة للخدمات ، و من صوره تقليل الاستخدام الورقي و ما ينجر عنه من صعوبات في حفظ الورقة و تخزينها بأعداد و كميات تفوق القدرة الاستيعابية ، و هذا يحقق سرعة الوصول إلى المعلومة من خلال المجال الرقمي ، مما يضمن الدقة و الموضوعية في إنجاز مختلف العمليات ⁵² .

إذن فالإدارة الإلكترونية تصبو إلى توفير منظومة عمل متكاملة ، أين يتحقق الاستعمال الأمثل للموارد لتحقيق الأفضل للنتائج و هي الخدمات ، و متابعة جيدة لمختلف الإدارات كما لو كانت وحدة مركزية ⁵³ مع حفاظها في آن واحد على الطابع اللامركزي و توفير و إيصال الخدمة للمواطنين دون تنقلهم .

المطلب الثاني : متطلبات الادارة الإلكترونية لتفعيل التنمية الادارية :

لا يمكن الحديث عن الادارة الإلكترونية دون التطرق الى متطلبات الادارة الإلكترونية و معوقاتها مقارنة بالإدارة التقليدية المتعارف عليها حاليا و من خلال هذه الفقرة نحاول تحديد اهم متطلبات الادارة الإلكترونية فيما يأتي بيانه:

الفرع الأول : متطلبات البنية التحتية للاتصالات :

تحتاج الادارة الإلكترونية الى التقدم التكنولوجي لزيادة فعاليتها في مختلف قطاعاتها ، وتعتبر الثورة التكنولوجية إحدى اهم العوامل التي تساعد على دفع وتيرة الادارة الإلكترونية التي تشمل متطلبات مادية والتي تتمثل في مجموعة من المكونات المادية التي يمن من خلالها تنفيذ تطبيقات الادارة الإلكترونية في المنظمة وهي :

- ضرورة توفير مختلف اجهزة الحاسوب و ملحقاته التي لا يمكن الاستغناء عليها .
- الاعتماد على برامج التشغيل و التطبيقات المختلفة لحماية المعلومات و الخدمات المقدمة بواسطته.
- الاعتماد على شبكة الانترنت التي تعتبر العمود الفقري لتنفيذ مختلف الاعمال و الخدمات بتوفير وسائب التقنية من كابلات و محطات الاتصال وغيرها

الفرع الثاني : المتطلبات البشرية و الادارية :

كما هو متعارف عليه فلا يمكن توفير المتطلبات المادية دون توفر المتطلبات الفنية و البشرية بحيث تحتاج الى العنصر البشري الذي بواسطته يمكن استخدام تلك الاجهزة ، غير ان هذا العنصر يحتاج الى اساسيات وتتمثل في :

- التدريب و بناء قدرات العاملين على طرق استعمال اجهزة الحاسوب وقواعد المعلومات و البيانات و ادارة الشبكات بشكل سليم لتسهيل و تبسيط استخدام الادارة الإلكترونية .
- توفير الكفاءات الرقمية من مبرمجين و فنيين و متخصصين في تقنيات الاتصال.

خاتمة

في ختام هذه الدراسة التي مكّنتنا من تكوين المفاهيم الأساسية للإدارة الإلكترونية و الإحاطة بأهم العناصر التعريفية لها ، نخلص إلى اهم النتائج :

- أنّ تطوير الحكومة الإلكترونية و لاسيما الإدارة الإلكترونية كمفهوم حديث نسبيا ، يُدخل جميع القطاعات و خاصة القطاع العام في صلب القطاع الرقمي ، حيث تتضاعف التجارب و تتطور الخدمات.

- كما لا يتوانى صانعو التكنولوجيا و مطوّروها في تحسين العروض في كل مرّة ، مما يدعم وفرة و جودة المقومات التقنية لهذا النوع الجديد من الإدارة .

و الملاحظ أنّه يجب أن يكون هذا التحديث للإدارة مصحوبا بجملة من التغييرات و التي نقدمها كالاقتراحات التالية بالضرورة بالإصلاحات التشريعية اللازمة و توفير إطار قانوني خاص بها لبيان الوضع القانوني لمختلف المعاملات التي تتم إلكترونيا و خاصة ضمان حماية البيانات الشخصية و سرية المعلومات الحساسة عموما .

أخيرا يجدر التنبيه إلى ضرورة كفالة عدم تسبب الإدارة الإلكترونية في الفجوة بين الدولة و المواطن و استئثار الأقلية بالمعلومات و سبل الاستخدام و الاستفادة منها ، و هذا يستدعي التركيز و الانكباب على التدريب و نشر المعرفة في صف الموظفين و المواطنين على حد سواء ، لتحقيق أفضل لأهداف الإدارة الإلكترونية فالاستفادة التامة من مزاياها .

الهوامش:

1) O C D E . édition de l'o c d e , France , 2004 , p 11 .

(2) أغادير سالم العيدروس ، مقدّمة في الإدارة العامة ، صادر عن وزارة التربية و التعليم جامعة أم القرى / إدارة تربوية و تخطيط ، العربية السعودية ، دون سنة نشر ، ص 2 .

(3) أغادير سالم العيدروس، المرجع السابق ، ص 3 .

(4) بوعمامة مريم و بوهدة شهرزاد ، أثر استخدام الإدارة الإلكترونية على جودة الخدمات في المؤسسات العمومية ، دراسة ميدانية بمؤسسة بريد الجزائر بولاية المدية ، مجلة الأكاديمية للبحوث في العلوم الاجتماعية ، المجلد 1، العدد 2 ، 2020 (الصفحات من 104 إلى 125) ، ص 109 .

- (5) علاء عبد الرزاق السالمي السيلطي، الإدارة الإلكترونية ، بدون رقم طبعة ، دار وائل للنشر ، الأردن ، 2008 ، ص 32 .
- (6) علاء الدين أمزيان ، الإدارة الإلكترونية في زمن كورونا : العمل عن بعد بالإدارات العمومية المغربية نموذجا. مذكرة ماستر في الحكامة و سياسة الجماعات الترابية ، جامعة تيطوان ، بدون سنة جامعية ، ص 3 ، 4 ، 5 .
- (7) عبد الحميد عبد الفتاح المغربي ، الإدارة الأصول العلمية و التوجهات المستقبلية ، المكتبة العصرية للنشر و التوزيع ، المنصورة ، 2006 ، ص 238 .
- (8) محمد بن سعيد محمد العريشي ، إمكانية تطبيق الإدارة الإلكترونية في الإدارة العامة للتربية و التعليم في العاصمة المقدسة بنين . مذكرة ماجستير في الإدارة التربوية و التخطيط ، جامعة أم القرى / كلية التربية قسم الإدارة التربوية و التخطيط ، 2008 ، ص 2 ، 3 .
- (9) لبشري رميني حورية ، مقارنة قانونية للإدارة الإلكترونية في الجزائر ، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية و السياسية ، المجلد 6 ، العدد 1 ، 2021 ، (الصفحات من 1016 إلى 1053) ، ص 1020 .
- (10) عبد الكريم سعيد عبده قاسم الدعيس و ناصر سعيد علي محسن ، متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية في كلية مجتمع صنعاء بالجمهورية اليمنية من وجهة نظر القيادات الأكاديمية و الإداريين . مجلة الجامع في الدراسات النفسية ، العدد 8 ، 2018 ، (الصفحات من 103 إلى 135) ، ص 108 .
- (11) عبد الكريم سعيد و ناصر سعيد ، المرجع السابق ، ص 109 .
- (12) عمار بوحوش ، نظريات الإدارة الحديثة القرن الواحد و العشرين ، دار المغرب الإسلامي ، بيروت 2006 ، ص 185 .
- (13) ج ر عدد 06 بتاريخ 10 فيفري 2015 .
- (14) ج ر عدد 60 بتاريخ 15 أكتوبر 2000 .
- (15) ج ر عدد 28 بتاريخ 16.05.2018 .
- (16) ج ر عدد 06 بتاريخ 10.02.2015 .
- (17) ج ر عدد 47 بتاريخ 16 أوت 2009 .
- (18) عبد الكريم سعيد و ناصر سعيد ، مرجع سابق ، ص 110 .
- (19) بلجيلح شهناز ، الإدارة الإلكترونية و ترشيد الإدارة العامة التجربة الجزائرية ، مذكرة ماستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية تخصص الإدارة و الحكامة المحلية ، كلية الحقوق بجامعة المسيلة ، 2013/2012 ، ص 19 و 20 .
- (20) حماد مختار ، تأثير الإدارة الإلكترونية على إدارة المرفق العام و تطبيقاتها في الدول العربية ، مذكرة ماجستير ، كلية العلوم السياسية و الإعلام جامعة الجزائر ، 2007 ، ص 20 .
- (21) محمد بن سعيد محمد العريشي ، مرجع سابق ، ص 42 .

- (22) عائشة بنت أحمد الحسيني و شذا بنت عبد المحسن الخيال ، أثر تطبيق أنظمة الإدارة الإلكترونية على الأداء الوظيفي ، دراسة ميدانية على موظفات العمادات في جامعة الملك عبد العزيز بجدة . المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة jsfc جامعة الأزهر ، العدد 10 ، 2013 ، (الصفحات من 1 إلى 94) ، ص 75 .
- (23) المرجع السابق ، ص 81 ، 82 .
- (24) حماد مختار ، مرجع سابق ، ص 23 ، 24
- (25) محمد بن سعيد محمد العريشي ، مرجع سابق ، ص 52
- (26) شلالى عبد القادر ، قاشي علال ، الحكومة الإلكترونية عوامل البناء و المعوقات في الجزائر ، مداخله أشغال اليومين الدراسيين حول مستقبل الحكومة الإلكترونية في الجزائر ، 27 فيفري 2014 ، ص 7 .
- (27) لبشري رميني حورية ، مرجع سابق ، ص 1027 .
- (28) و إن كانت لها بعض العيوب أيضا كما يرى البعض .
- (29) لبشري رميني حورية ، المرجع سابق ، ص 1020 ، 1021 .
- (30) بوعمامة مريم و بوهدة شهرزاد ، مرجع سابق ، ص 110 ، 111 .
- (31) نجم عبود نجم ، الإدارة و المعرفة الإلكترونية ، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2009 ، ص 159 .
- (32) حسين بن محمد الحسن ، الإدارة الإلكترونية بين النظرية و التطبيق ، المؤتمر الدولي للتنمية الإدارية نحو أداء متميز في القطاع الحكومي ، المحور الثاني / التوجهات و الأساليب الحديثة ، من 1 إلى 4 نوفمبر 2009 ، ص 21 .
- (33) عشور عبد الكريم ، دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية و الجزائر ، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، تخصص الديمقراطية و الرشادة ، جامعة منتوري قسنطينة ، 2010/2009 ، ص 18 .
- (34) حسين بن محمد الحسن ، مرجع سابق ، ص 21 .
- (35) حماد مختار ، مرجع سابق ، صفحة ب ، ج
- (36) تارقي يونس ، دور الإدارة الإلكترونية في تحسين أداء الخدمة العمومية ، دراسة حالة بالمؤسسة العمومية بلدية أولاد عيسى أدرار ، مذكرة ماستر ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة ورقلة ، 2016/ 2017 ، ص 5 .
- (37) طارق بن قسبي ، دور الإدارة الإلكترونية في تحسين جودة الخدمات في المؤسسات الاستشفائية العمومية ، مجلة إقتصاد المال و الأعمال ، جامعة الوادي ، المجلد 2 ، العدد 2 ، 2017 ، ص 32 .
- (38) المرجع السابق ، ص 7 .
- (39) المرجع السابق ، ص 7 .
- (40) عشور عبد الكريم ، مرجع سابق ، ص 2 .

- 41) دنيا أكرم المدادحة و محمد مفضي الكساسبة ، أثر الإدارة الإلكترونية في تحقيق المزايا التنافسية . مجلة أداء المؤسسات الجزائرية ، العدد 10 ، 2016 ، (الصفحات من 121 إلى 129) ص 122 .
- 42) L'O C D E , op.cit , pp 41 , 44 , 46 , 49 .
- 43) عشور عبد الكريم ، مرجع سابق ، ص 5 .
- 44) بوعمامة مريم و بوهدة شهرزاد ، مرجع سابق ، ص 104 ، 121
- 45) Soumaya intissar ben dahaou , les capacités de changement du développement de l'administration électronique / les enseignements d'une recherche menée dans deux organismes publics canadien . thèse de doctorat en administration des affaires , université du Québec à Montréal , 2011, p 1 .
- 46) عبد الكريم سعيد عبده قاسم الدعيس و ناصر سعيد علي محسن ، مرجع سابق ، ص 109 .
- 47) حماد مختار ، مرجع سابق ، ص 12 ، 13 .
- 48) محمد بن سعيد محمد العريشي ، مرجع سابق ، ص 35 ، 36 .
- 49) علاء الدين أمزيان ، مرجع سابق ، ص 6 .
- 50) ساسي مريم ، الإدارة الإلكترونية دراسة مقارنة ، مذكرة ماستر إدارة و مالية ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة البويرة ، 2016/2015 ، ص 10 ، 11 .
- 51) لبشري رميني حورية ، مرجع سابق ، ص 1024 .
- 52) مبارك ماية ، بو الزيت ندى ، دور المشرع الجزائري في تفعيل الإدارة الإلكترونية ، مجلة الحقوق و العلوم السياسية جامعة خنشلة ، المجلد 8 ، العدد 2 ، 2021 ، (الصفحات من 67 إلى 85) ، ص 74 .
- 53) عبد الكريم سعيد عبده قاسم الدعيس و ناصر سعيد علي محسن ، ص 108 .

- المصادر و المراجع :

أولاً- باللغة العربية :

i. المصادر

- القانون 15/04 المؤرخ في 2015.02.01 المحدد لقواعد الهامة المتعلقة بالتوقيع و التصديق الإلكتروني ، جريدة رسمية عدد 06 ، الصادرة بتاريخ 10 فيفري 2015.
- ، المرسوم التنفيذي 307/2000 المؤرخ في 2000.10.04 ، المتعلق بتحديد شروط و معايير تنظيم الأنترنت و الإفادة منها ، جريدة رسمية عدد 60 ، الصادرة بتاريخ 15 أكتوبر 2000.

- القانون 02/05 المؤرخ في 06.02.2005 المعدل و المتمم للأمر 59/75 المؤرخ في 26.09.1975 المتضمن القانون التجاري، جريدة رسمية عدد 28 بتاريخ 16.05.2018.
- القانون 05/18 المتعلق بالتجارة الإلكترونية المؤرخ في 10 ماي 2018 ، جريدة رسمية عدد 06 بتاريخ 10.02.2015.
- القانون 03/15 المؤرخ في 01.02.2015، المتعلق بعصرنة العدالة ، جريدة رسمية عدد 47 ، الصادرة بتاريخ 16 أوت 2009.

ii. المراجع

1- الكتب :

- أغادير سالم العيدروس ، مقدّمة في الإدارة العامة ، بدون طبعة ، صادر عن وزارة التربية و التعليم جامعة أم القرى ، العربية السعودية ، سنة 2010.
- عبد الحميد عبد الفتاح المغربي ، الإدارة الأصول العلمية و التوجهات المستقبلية ، المكتبة العصرية للنشر و التوزيع ، المنصورة ، 2006.
- علاء عبد الرزاق السالمي السيلطي، الإدارة الإلكترونية ، بدون رقم طبعة ، دار وائل للنشر ، الأردن ، 2008.
- عمار بوحوش ، نظريات الإدارة الحديثة القرن الواحد و العشرين ، دار المغرب الإسلامي ، بيروت 2006.
- نجم عبود نجم ، الإدارة و المعرفة الإلكترونية ، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2009.

2- الاطروحات و المذكرات

- بلجيلح شهناز ، الإدارة الإلكترونية و ترشيد الإدارة العامة التجربة الجزائرية ، مذكرة ماستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية تخصص الإدارة و الحکامة المحلية ، كلية الحقوق بجامعة المسيلة ، 2012 .
- تارقي يونس ، دور الإدارة الإلكترونية في تحسين أداء الخدمة العمومية ، دراسة حالة بالمؤسسة العمومية بلدية أولاد عيسى أدرار ، مذكرة ماستر ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة ورقلة ، الجزائر ، 2016/ 2017

- حماد مختار ، تأثير الإدارة الإلكترونية على إدارة المرفق العام و تطبيقاتها في الدول العربية ، مذكرة ماجستير ، كلية العلوم السياسية و الإعلام جامعة الجزائر ، 2007.
 - ساسي مريم ، الإدارة الإلكترونية دراسة مقارنة ، مذكرة ماستر إدارة و مالية ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة البويرة ، الجزائر ، 2016/2015.
 - عشور عبد الكريم ، دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية و الجزائر ، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، تخصص الديمقراطية و الرشادة ، جامعة منتوري قسنطينة ، الجزائر ، 2010/2009.
 - علاء الدين أمزيان ، الإدارة الإلكترونية في زمن كورونا : العمل عن بعد بالإدارات العمومية المغربية نموذجا. مذكرة ماستر في الحكامة و سياسة الجماعات الترابية ، جامعة تيطوان ، المغرب ، نوقشت في 28 ماي 2020 .
 - محمد بن سعيد محمد العريشي ، إمكانية تطبيق الإدارة الإلكترونية في الإدارة العامة للتربية و التعليم في العاصمة المقدسة بنين ، مذكرة ماجستير في الإدارة التربوية و التخطيط ، جامعة أم القرى / كلية التربية قسم الإدارة التربوية و التخطيط ، المملكة العربية السعودية ، 2008
- 3- المقالات :**
- بوعمامة مريم و بوهدة شهرزاد ، أثر استخدام الإدارة الإلكترونية على جودة الخدمات في المؤسسات العمومية ، دراسة ميدانية بمؤسسة بريد الجزائر بولاية المدية ، مجلة الأكاديمية للبحوث في العلوم الاجتماعية ، المجلد 1، العدد 2 ، 2020 (الصفحات من 104 إلى 125).
 - دنيا أكرم المدادحة و محمد مفضي الكساسبة ، أثر الإدارة الإلكترونية في تحقيق المزايا التنافسية مجلة أداء المؤسسات الجزائرية ، العدد 10 ، 2016 ، (الصفحات من 121 إلى 129).
 - طارق بن قسمي، دور الإدارة الإلكترونية في تحسين جودة الخدمات في المؤسسات الاستشفائية العمومية ، مجلة اقتصاد المال و الأعمال ،جامعة الوادي ، المجلد 2 ، العدد 2 ،الجزائر، 2017 .
 - عائشة بنت أحمد الحسيني و شذا بنت عبد المحسن الخيال ، أثر تطبيق أنظمة الإدارة الإلكترونية على الأداء الوظيفي ، دراسة ميدانية على موظفات العمادات في جامعة الملك عبد العزيز بجدة . المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة jsfc جامعة الأزهر ، العدد 10 ، 2013 ، (الصفحات من 1 إلى 94).

- عبد الكريم سعيد عبده قاسم الدعيس و ناصر سعيد علي محسن ، متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية في كلية مجتمع صنعاء بالجمهورية اليمنية من وجهة نظر القيادات الأكاديمية و الإداريين . مجلة الجامع في الدراسات النفسية ، العدد 8 ، 2018 ، (الصفحات من 103 إلى 135).
- لبشري رميني حورية ، مقارنة قانونية للإدارة الإلكترونية في الجزائر ، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية و السياسية ، المجلد 6 ، العدد 1 ، 2021 ، (الصفحات من 1016 إلى 1053).
- مبارك ماية ، بو الزيت ندى ، دور المشرع الجزائري في تفعيل الإدارة الإلكترونية ، مجلة الحقوق و العلوم السياسية جامعة خنشلة ، المجلد 8 ، العدد 2 ، 2021 ، (الصفحات من 67 إلى 85)

4 - أشغال الملتقيات :

- حسين بن محمد الحسن ، الإدارة الإلكترونية بين النظرية و التطبيق ، المؤتمر الدولي للتنمية الإدارية نحو أداء متميز في القطاع الحكومي ، المحور الثاني / التوجهات و الأساليب الحديثة، الجزائر ، من 1 إلى 4 نوفمبر 2009.
- شلالى عبد القادر ، قاشي علال ، الحكومة الإلكترونية عوامل البناء و المعوقات في الجزائر ، مداخلة أشغال اليومين الدراسيين حول مستقبل الحكومة الإلكترونية في الجزائر ، الجزائر ، 27 فيفري 2014.

ثانيا - باللغة الاجنبية :

i. THE REVIEWER

1- THESES

- Soumaya intissar ben dahaou , les capacités de changement du développement de l'administration électronique / les enseignements d'une recherche menée dans deux organismes publics canadien . thèse de doctorat en administration des affaires , université du Québec à Montréal , 2011 .

2- WEBSITE :

O C D E . édition de l'o c d e , France , 2004 <https://www.oced.org> ,consulté le 23-10-2023